

بيريس لم يياس

رغم الصعوبات التي واجهها شمعون بيريس في محاولاته التدريجية والصابئة لاتامة نوع من الحكم الاداري الذاتي ، ذكرت المصادر الاسرائيلية مؤخرا انه يعمل على صياغة خطة تعطي بموجبها « صلاحيات ادارية » لسكان المناطق المحتلة ، « وهذه الخطة ستقدم الى الحكومة بعد انتهاء جولة كيسنجر الحالية ... » ( يهودا ليطني - هارتس ، ١٩٧٥/٣/٢ ) .

ويستفاد من الانباء ان خطة بيريس ترتكز ايضا الى نواح اخرى ، منها : (١) تعيين موظفين عرب في مناصب ادارية في الحكم العسكري ، وهي مناصب شغلها ، حتى الآن ، اليهود . (٢) اقامة هيئة مركزية تكون صلاحياتها اعلى من صلاحيات البلديات . وعلم انه « رغم الرد البارد من قبل السكان ، فان بيريس يواصل جهوده . ويبدو انه سيحتاج الى جهود مفضية لافتتاح الزعماء المحليين ، وكذلك اعضاء الحكومة » . ( المصدر نفسه ، ١٩٧٥/٣/٦ ) .

ومر احد المرسلين الاسرائيليين ، من جهة اخرى ، « عدم ياس » بيريس في محاولاته بقوله : « ان المشكلة القومية تزجج السكان اقل مما تزججهم مشاكل الخدمات العامة ، وعلى هذه الارضية يمكن رؤية خطط وزير الدفاع بشأن اعضاء صلاحيات ادارية الى سكان المناطق ... ان عرب الضفة عانوا اقل من غيرهم ، فهم ما زالوا يقيمون على ارضهم ، والقضية القومية لا تسري في عظامهم ، كما هو الحال لدى اللاجئين وبقية الفلسطينيين ... ولديهم استعداد اكثر للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فعلى اسرائيل استفلال ذلك بدون ان تكون له علاقة بالمسائل السياسية ... ان معظم قسرى الضفة تخلو من الماء او الكهرباء ... واقسامة الحكم الاداري الذاتي لا يتغلب اعتبارات سياسية ، لان هذا الحكم الاداري لن يشمل شؤون الخارجية والامن ... » ( داني روبينشتاين - داغار ، ١٦/٢/١٩٧٥ ) . ويبدو ان البعض استمد تشجيعا من ان « ثلاث قرى في السامرة ، هي سيدا وبيتا والظاهرية ، طلبت من الحكم العسكري اجراء انتخابات بلدية فيها . وتم ذلك بجهود ... وتدل تجربة الانتخابات في القرى الثلاث على ان عملا

م.ت.ف. وحسين يستطيع ان يتباهى « بالتخلي » عن الضفة . ولكن عندما ستحين ساعة الجسم سيقتف الى جانب الزعامة التقليدية ضد م.ت.ف. » ( داغار ، ١٩٧٤/١٢/٢٢ ) .

ويظهر ، من ناحية ثانية ، ان تحركات اخرى راقتت مساعي ايجاد مثل هذه الزعامة « البديلة » ، وذلك لدعمها من جهة ، ولتكريس الاحتلال من جهة اخرى . ومن بين هذه التحركات (١) القضاء على كيان اللاجئين وتصفية قضيتهم ، اذ اعلن شمعون بيريس في الكنيست يوم ١٩٧٥/١/١٢ ، ان الحكم العسكري الاسرائيلي يصرف « ٥٠ مليون ليرة في السنة لتوطين اللاجئين وان هناك خطة شاملة لتوطين ١٧٥ الف لاجيء في غزة حيث سيقام لاجلهم ١٩ حيا سكنيا ... » ( معاريف ، ١٤/١/١٩٧٥ ) . واعلن ايضا بعد ذلك « ان ١٥٠٠ عائلة من اللاجئين نقلت للسكن في حي الشيخ رضوان الذي اقيم خصيصا [ لتوطين اللاجئين ] في رفح ، وان رفح ضمت الى بلدية غزة ، وان هذا الحي سيكون واحدا من عدة احياء [ مماثلة ] ... » ( هارتس ، ١٩٧٥/٢/٥ ) . وصرح بيريس ايضا ان توطين لاجئي غزة يتم في القطاع بعد فشل خطة نقلهم الى الضفة الغربية « لانه تبين لنا ان اخلاص العربي لمكان اقامته ياتي بالدرجة الاولى ، وبعد ذلك ياتي اخلاصه لبلاده ... » ( هارتس ، ١١/٢/١٩٧٥ ) .

(٢) تصفية القوى الوطنية في المناطق المحتلة بواسطة الاعتقال والطرء ، وخاصة الجبهة الوطنية الفلسطينية . وقد تبين ان الحكم العسكري « يجابه المصاعب » في محاولات تصفية هذه الجبهة ( داغار ، ٢/٢/١٩٧٥ ) .

(٣) الضغط الاقتصادي ضد السكان ، بهدف « اقناع » زعامتهم بتولي مهام الادارة لاصلاح الوضع المتردي ، فقد نشرت ابناء مختلفة عن خطر البطالة في الضفة الغربية ، ودعوات لغلاق « الجسور المفتوحة » وقطع المساعدات المالية العربية عن السكان والبلديات في الضفة الغربية ( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٤/١١/٢٤ ) . وقد راقتت هذه التحركات ، وغيرها ، محاولات اقامة الحقائق الاستيطانية في المناطق المحتلة .